# الفصل الحادى عشر

## تركيا والعرب.. نهج يهزم الماضى

ثمة تساؤلات مهمة حول سياسات تركيا تجاه العالم العربي بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة فيها، وأبرز هذه التساؤلات: ما هو العنوان الرئيسي للإستراتيجية التركية في التعامل مع العالم العربي؟ وما هي رؤية أنقرة لما يقرب بين الجانبين؟ والأهم هو: هل هي جادة فعلاً في إقامة علاقات تعاون مع الدول العربية؟

وفى هذا السياق يقول الدكتور أحمد داود أوغلو كبير مستشاري أردوغان للشئون الخارجية لكاتب هذه السطور: إن تحليله للسياسة الخارجية التركية التي تتضمن التعامل مع العالم العربي يتمثل في أن هناك عمقين لهذه السياسة، الأول تاريخي، والثاني جغرافي، وأنه من الضروري أخذ هذين العمقين في الحسبان عند وضع تفاصيل السياسة الخارجية، وحسب هذا التصور فإنه يجب أن تكون لتركيا علاقات قوية مع منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل غرب آسيا وشمال أفريقيا، ومن ثم ضرورة تطوير العلاقات مع سوريا والعراق. ويضيف داود أوغلو: إنه عند النظر إلى التاريخ نجد أنه كان هناك تعاون بين مصر وتركيا، وبالنسبة لتركيا فإن مصر دولة قائدة في العالم العربي، والعلاقات بين البلدين تتسم بديناميكية خاصة، ويخلص داود أوغلو إلى القول أن علاقات تركيا بالعالم العربي تكاملية وليست تنافسية، ويجب أن يكون هناك تعاون قوي بين الجانبين حسبما يفرضه التاريخ والجغرافيا. والحديث عن العلاقات التاريخية والجغرافية يقود كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي إلى القول بأن هناك إمكانات كبيرة لتطوير العلاقات خاصة على المستوى التجاري والاقتصادي.

وهذا الكلام يجعلنا نعود بالذاكرة إلى لقاء عقده أردوغان مع السفراء العرب بعد فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الثاني من نوفمبر عام ٢٠٠٢، حيث

ركز على أن الاقتصاد هو مفتاح تطوير العلاقات العربية التركية؛ لأنه يقود إلى خلق مصالح مشتركة أهم من الحديث عن التاريخ والجغرافيا، إذا كان هذا الحديث مجرد كلام لا يؤدي إلى نتائج عملية حقيقية. وتشمل رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي الآتي:

**أولا**: زيادة حجم التجارة إلى مستويات كبيرة جدًا خاصة مع سوريا والعراق وهما جاران لتركيا، حيث توفر الحدود المشتركة فرصة كبيرة لتسهيل انتقال البضائع على جانبي الحدود.

**ثانيا**: العمل على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة سواء في تركيا أو الدول العربية، وهذا جانب آخر لخلق مزيد من التقارب.

**ثالثا**: تبادل الخبرات البشرية في المجالات المختلفة، وإقامة تعاون معرفي علمي بين الجانبين.

ويمكن فهم هذه التوجهات في إطار المصالح التركية، بغض النظر عن مدى ارتباطها بمشاعر أو أحاديث عن الأخوة، أو إطار العالم الإسلامي، دون أن يحمل الاهتمام بالمصالح نفيًا للمشاعر أو الأخوة. وبالنسبة لعلاقات تركيا مع إسرائيل ومدى تأثيرها على التعاون العربي التركي فإن الخطاب السياسي للحكومة التركية يطرح الآتي:

**أولا**: أن تركيا لا تقيم محورًا مع إسرائيل أو حلفًا ضد العالم العربي، وإنما العلاقات التركية الإسرائيلية تهدف لخدمة مصالح أنقرة سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، دون أن تعني كلمة عسكرية هنا أية أهداف خارجية، ولكن تطوير قدرات تركيا العسكرية في حد ذاتها، وهنا تتساوى إسرائيل مع أي دولة أخرى تقيم تركيا معها علاقات تعاون في المجال العسكري.

**ثانيا**: أن العلاقات مع إسرائيل ـ مع اتسامها بالتعاون المستمر والدفء أحيانًا ـ يمكن أن تخدم الاستقرار والسلام في المنطقة، وأن أنقرة تكتسب صفة المقرب بين الطرفين العربي والإسرائيلي، أو الإسرائيلي والفلسطيني، والإسرائيلي والسوري بشكل أكثر تحديدًا، من هنا جاء الطرح التركي بشأن القيام بدور المسهل بين دمشق وتل أبيب، وأنه من الممكن تحويل هذا الدور إلى وساطه لإحياء عملية السلام على المسار السوري إذا توافرت الظروف الملائمة لذلك.

ويرى مسئول في وزارة الخارجية التركية أن الظروف مهيأة لتعاون واسع النطاق بين العرب وتركيا، خاصة مع اختفاء قلق العرب من مضمون العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وإدراكهم أن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أي طرف ثالث. ويؤكد المسئول إن إقامة سلام دائم واستقرار حقيقي في المنطقة التي يشترك العالم العربي وتركيا في الوجود بها أولوية بالنسبة لسياسة الخارجية التركية، وأن تركيا تعطي اهتمامًا كبيرًا للتعاون مع العالم العربي، خاصة مصر ذات الدور المحوري في المنطقة.

والمتتبع لما ينشر حول العلاقات بين أنقرة والعالم العربي يتبين له الآتي:

**الأمر الأول**: أن هناك ارتياحًا في الأوساط السياسية والشعبية لرد الفعل العربي تجاه قرار البرلمان التركي رفض السماح بنشر عشرات الآلاف من القوات الأمريكية في الأراضي التركية قبل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق، حيث كان هدف واشنطن أن تستخدم هذه الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية ضد قوات الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، ومما يعمق الارتياح أن الكثير من الأتراك ينظرون بفخر لهذا القرار من زاويتين:

**الأولى**: تحدي الولايات المتحدة ـ وهي القوة العظمى الوحيدة في العالم ـ وتفضيل الموقف الشرعي الأخلاقي على المصلحة الخاصة لتركيا؛ حيث إن دخول القوات الأمريكية من تركيا إلى العراق كان سيفتح الباب أمام نفوذ تركي هناك، ومشاركة في رسم مستقبل الدولة العراقية بعد الحرب حسب رؤية المحللين السياسيين الأتراك.

**والزاوية الثانية**: درجة الديمقراطية التي تنعم بها تركيا التي جعلت البرلمان يخالف توجه الحكومة التي كانت قد قررت أن تركب سفينة واشنطن بعد حسابات معقدة، ومواقف شائكة، وتأرجح بين أهداف متناقضة.

غير أن هذه الصفحة أصبحت من الماضي، وتجاوز الأتراك الفخر إلى التفكير في مصير العراق في الوقت الراهن، ويرى صانعو السياسة الخارجية التركية أن ما يجري في العراق يقرب بين تركيا والدول العربية؛ حيث هناك أهداف مشتركة للطرفين تتمثل في الآتي:

١ ـ الحفاظ على وحدة وسيادة أراضي العراق ومنع تجزئته.

٢ ـ تجنب قيام حرب أهلية هناك بسبب اختلال موازين القوى بين أعراقه وطوائفه.

٣ ـ ضمان التوزيع العادل للثروة النفطية على جميع العراقيين.

وحسب الخطاب الذي يعبر عن صانعي السياسة الخارجية فإن إقامة فيدرالية على أساس عرقي في العراق هي الباب الذى يقود إلى عدم تحقيق هذه الأهداف الثلاثة؛ لأن مثل هذه الفيدرالية تكريس لقوة الأكراد وميولهم الانفصالية حسب رؤية أنقرة، وهي لا تريد أن تكون وحدها الرافضة لإقامة فيدرالية على أساس عرقي، وإنما يجب أن تنضم إليها الدول العربية ما دامت هناك أهداف مشتركة كما أسلفنا.

**والأمر الثاني**: الذي يلفت الانتباه فيما يتصل بالعلاقات العربية التركية هو أن الأوساط السياسية التركية ترى أن الانفراجة التي حدثت في علاقات دمشق وأنقرة بعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في شهر يناير ٢٠٠٤ هي المفتاح الثاني للتقارب العربي التركي.

**وثالث الأمور** التي يتوقف أمامها من يتأمل مفردات الخطاب السياسي الرسمي والحزبي أن تركيا يمكن أن تكون نقطة وصل بين العالم الإسلامي ـ وفي قلبه العرب ـ والعالم الغربي، سواء كان أوروبيًا أو أمريكيًا، أو الطرفين معًا، خاصة بعد أن أصبحت قضية الإرهاب تحوز الاهتمام الأول على المستوى العالمي، وبدأت حملات منظمة لإلصاق صفة الإرهابيين بالمسلمين في كل مكان في العالم. وكثيرًا ما أكد أردوغان ووزير الخارجية عبد الله جول أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ـ وهو الهدف الأول لحكومة أنقرة الآن ـ سيساهم في التقريب بين العالمين المسيحي والإسلامي، فيما يمكن وصفه بالجسر الحضاري الذي يهيئ الفرصة لتصالح تاريخي وتفاعل ثقافي مستمر.

مجمل القول أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يرغب في تعاون عميق مع الدول العربية، وأن يكون بين الطرفين ما يمكن تسميته صداقة المصالح المشركة والتعايش في المنطقة، على أساس من المساواة والاحترام المتبادل، ودون أية هيمنة أو أنانية، فالخلافات تذهب، والحساسيات تتبخر، والشعارات تسقط، عندما يتحدث الطرفان العربي والتركي بلغة هذه الصداقة المثمرة، وفي هذه الحالة فإن الحديث عن الماضي نوع من الجنون!

***